لقد سعى المعهد خلال العام ٢٠١٩ لبناء عدة شراكات مع مؤسسات فاعلة في القطاع سواء على الصعيد المحلي او الدولي تحقيقا للهدف الرابع من إستراتيجية المعهد للعام ٢٠١٧-٢٠٢١ وهو: **تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية** حيث تم توقيع عدة مذكرات تفاهم مع معاهد قضائية عربية ومؤسسات إقليمية ودولية تتمحور حول التدريب القضائي وتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات السادة القضاة ومشاركة الخبرات وتبادل المعارف حيث تم في هذا الصدد:

- **الشراكة مع الاتحاد الاوروبي:**

قدم الاتحاد الأوروبي العديد من المنح والبرامج دعماً لمسيرة المعهد وتحقيق رؤيته ورسالته، من خلال دعم موازنة قطاع العدل علاوة على ما يقدمة من دعم فني وتقني، ففي برنامج دعم الاصلاحات في قطاع العدل من خلال الموازنة للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ تم تخصيص مؤشرات ترتبط بعمل المعهد القضائي، تستهدف زيادة المتدربين من السادة القضاة في برامج التدريب التي يعدها المعهد، ودعم منصة التعلم الالكتروني، وكما قدم الاتحاد الأوربي الدعم من خلال ذات البرنامج لإنشاء مبنى المعهد القضائي الجديد وفق احدث المواصفات والمعايير ليكون معهد تدريبي على مستوى عالي محلياً واقليميا ودولياً.

واستمر دعم الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج دعم سيادة القانون من خلال الموازنة للاعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، فقد تم تخصيص مبلغ (٣,٣٠٠,٠٠٠ يورو) قيمة المؤشر المرتبط بتمكين المعهد من تقديم دورات تدريبية متخصصة عالية الجودة، مع مراعاة النوع الاجتماعي، للقضاة والمدعين العامين، بهدف الارتقاء بجودة الاحكام القضائية حيث قام المعهد بالعمل باتباع النهج التشاركي مع المجلس القضائي ووزارة العدل على تحقيق متطلبات الشريحة الاولى (٢٠١٨) ويسعى لتحقيق متطلبات باقي الشرائح.

- **توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات في دول عربية وأوروبية وهي:**
  - مذكرة تفاهم مع **المركز القومي للدراسات القضائية في جمهورية مصر العربية** لغايات تبادل الخبرات العلمية في مجالات التدريب والتأهيل القضائي لغايات التعريف بالنظام القضائي لكل دولة والاستفادة من التجارب المقارنة في كلا الدولتين.
  - مذكرة تفاهم مع **السفارة الفرنسية في عمان** لتنفيذ دورات اللغة الفرنسية لطلبة دبلوم المعهد القضائي الفوج العشرون.
  - مذكرة تفاهم مع **المنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO** لغايات توفير الدعم الفني وبناء القدرات وتبادل الخبرات والمعرفة وفقا لاحتياجات المعهد.
  - تجديد مذكرة التفاهم مع **معهد راؤول ولينبرغ لحقوق الانسان والقانون الإنساني** لغايات تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القضاء الوطني من خلال البرامج المشتركة بين الطرفين

حيث تم إعداد دراسة وطنيه بعنوان (**إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية في القوانين الوطنية**).

- تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين **الجانب الاردني والمغربي** لوضع الآليات والسبل والأسس لتنفيذ مذكرة التفاهم من خلال تشكيل لجنة فنية من الجانبين.
- مذكرة تفاهم مع **جمعية البنوك الأردنية** لاطلاع القضاة على أحدث العلوم والعمليات المصرفية من قبل محاضرين متخصصين بالعمل المصرفي من الناحية الفنية المصرفية والتي من شانها إن تسرع البت في القضايا.
- مذكرة تفاهم مع **هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women** تهدف المذكرة لتحقيق أهداف الحكومة الأردنية الرامية لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ من خلال تعزيز وتحسين الدور الهام الذي يؤديه المعهد القضائي في تمكين القاضيات وتطوير منهاج قضائي مراعي للنوع الاجتماعي وتعزيز قدرات القضاة والقاضيات وكوادر المحاكم في مجال التعامل مع قضايا العنف المبنى على النوع الاجتماعي.

- **استقبال وفود زائرة من دول عربية وأوروبية وهي:**
  - وزير العدل العراقي والوفد المرافق.
  - وفد قضائي من جمهورية افغانستان.
  - وفد قضائي عراقي.
  - وفد من منظمة قانون التنمية IDLO.
  - وفد قضائي من المملكة المتحدة.
  - وفد من معهد راؤوول ولنبرغ لحقوق الانسان السويد.
  - وفد من المؤسسة الالمانية للتعاون القانوني الدولي IRZ.

وفي ذات الاطار لا بد من الاشارة الى التعاون بين المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا والمعهد القضائي، حيث زار الاردن والمعهد قضاة متدربين من المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا للاطلاع على التجربة القضائية الاردنية وقام المعهد بتنظيم برنامج زيارة اشتمل على زيارة عدد من المحاكم وجهات لها علاقة بالعمل القضائي.

الى جانب الندوة التي تعقد سنويا بالتعاون مع السفارة الفرنسية في الأردن والمدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا و لهذا العام عقدت الندوة بعنوان (الملكية الفكرية) وبمشاركة المعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا بمشاركة (٢١) مشارك ومشاركة من السادة القضاة من الاردن و (١٩) مشارك ومشاركة ممثلين عن جهات خارجية (النيابة العامة الفلسطينية) ومؤسسات محلية: (مديرية القضاء العسكري، ومديرية الأمن العام، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ودائرة الجمارك الأردنية، ودائرة المكتبة الوطنية، وأمانة عمان).